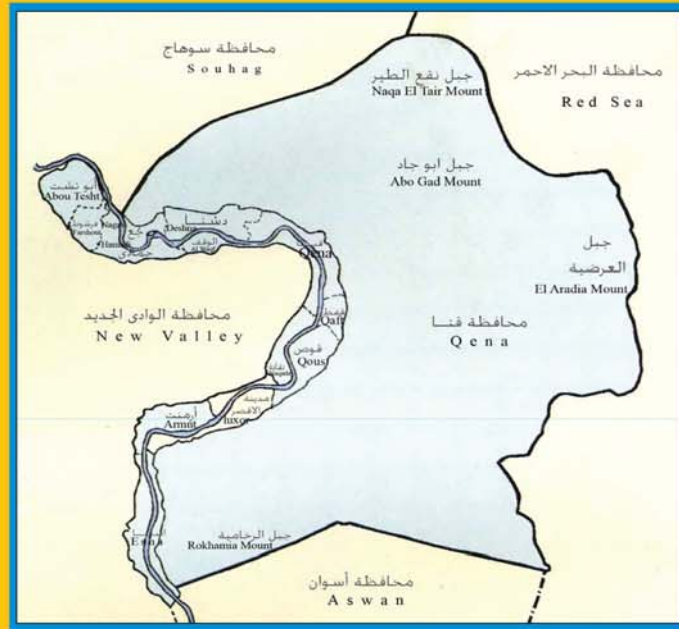


Egyptian Observatory For Education & Training & Employment



مؤشرات سوق العمل بمحافظة قنا

رصد من أجل تطوير منظومة
التعليم والتدريب والتشغيل

مؤشرات سوق العمل في محافظة قنا

إعداد

جميل حلمي عبد الواحد

أكتوبر ٢٠٠٨

مؤشرات سوق العمل في محافظة قنا

تستمد أهمية تحليل سوق العمل في محافظة قنا من التعرف عن قرب على شكل العرض والطلب والمشكلات الناتجة عن عدم الاتساق بينهما بصوره أكثر دقة وخصوصية لهذه المنطقة الجغرافية، ومن ثم التعرف على الاحتياجات الحقيقيه لسوق العمل في قنا ، بل من الممكن أن يحقق ذلك تقييما لما تحقق من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها متخذي القرار ، وبما يمكن أن يلبي أيضاً احتياجات المسؤولين عن رسم وتخطيط القوة البشرية في هذا الإقليم .

وقد تناول هذا التقرير بالتحليل والدراسة سوق العمل في محافظة قنا، بالاعتماد على البيانات الواردة في مسح العمالة بالعينة الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧ ، وقد أهتم التقرير بالعرض التفصيلي للمؤشرات المتعلقة بجانب العرض والطلب على العمالة في محافظة قنا بالإضافة إلى مؤشرات البطالة التي تعتبر أحد أهم المشكلات المزمنة الناتجة من عدم الاتساق بين العرض والطلب في سوق العمل.

أهتم القسم الأول من التقرير بعرض خصائص قوة العمل في محافظة قنا من حيث الخصائص الديموجرافية، والتعليمية، والنوع الاجتماعي والنشاط الاقتصادي، ووجد أن قوة العمل في قنا تقدر بنحو ٨١٨ ألف نسمة، وبما يشكل نحو ٣,٤ ٪ من جملة قوة العمل في مصر، وأن نحو ٧٥ ٪ من قوة العمل يتركزون في الريف ، كما يشكل الذكور نحو ٨٢ ٪ من قوة العمل وذلك خلال عام ٢٠٠٧ . وبالنسبة للحالة العمرية لقوة العمل وجد أن ٧٤ ٪ من قوة العمل في قنا تتركز في فئة الناضجين (٢٥ سنة فأكثر) . وبالنسبة للحالة التعليمية وُجد اتجاه معدل نمو قوة العمل من الأميين نحو الارتفاع ، حيث ارتفعت نسبتهم من إجمالي قوة العمل من ٢٢,٢ ٪ عام ٢٠٠٢ إلى ٣١,٥ ٪ عام ٢٠٠٧ ، وفيما يخص معدل المشاركة الخام في النشاط الاقتصادي فقد بلغ عند الذكور ٤٥ ٪ في حين بلغ عند الإناث ١١ ٪ فقط .

أما القسم الثاني من التقرير فقد أهتم بعرض والتحليل لمؤشرات التشغيل في محافظة قنا والتطور الحادث ما بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧ ، ووجد أن نسبة المشتغلين من قوة العمل ارتفعت من ٨٨ ٪ عام ٢٠٠٢ إلى ٩٢ ٪ عام ٢٠٠٧ وهو ما يمكن إرجاعه إلى معدل نمو تشغيل المرأة بمعدل ١٠,١ ٪، ونمو حجم

المشتغلين الشباب (١٥-٢٤) بمعدل ٤٨٪، ونمو حجم المشتغلين في الريف بمعدل ٣٥٪. وقد لوحظ أيضاً تزايد دور القطاع الخاص في التشغيل حيث يستوعب نسبة ٧٠٪ من المشتغلين عام ٢٠٠٧ وجاء ذلك على حساب انخفاض أهمية القطاع الحكومي والقطاع العام في استيعاب العمالة الجديدة. أما بالنسبة للحالة العملية للمشتغلين فقد ارتفعت نسبة المشتغلين " بأجر نقدي " في قنا بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧ بمعدل ٤٢٪ ليشكلون نسبة ٦٤٪ من جملة المشتغلين ، وبما يدلّ على أن نمو حجم المشتغلين في قنا يرجع في جزء كبير منه إلى توفر وظائف حقيقية، غير أنه لا يجب إغفال حقيقة أن ٤٠٪ من الإناث العاملات في قنا يعملون لدى الأسرة بدون أجر، وهو ما يتسق مع نتيجة أخرى توصل إليها التقرير بشأن تركيز النسبة الكبرى من العاملات الإناث في النشاط الزراعي ، وبالنسبة لتوزيع المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي لاحظ التقرير أن قطاع الخدمات يعد القطاع الرائد في التشغيل في قنا حيث استوعب نحو ٥٣٪ من جملة المشتغلين عام ٢٠٠٧ .

أما القسم الثالث من التقرير فقد ركز على عرض الملامح الرئيسية للبطالة في قنا ، ووُجد إن عدد المتعطلين في قنا إلى يتجه إلى الانخفاض بمعدل ٢١٪ بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧ ليصل معدل البطالة في قنا إلى أدنى مستوياته حيث بلغ ٧,٥٪ عام ٢٠٠٧ مقارنة ب ١٢٪ عام ٢٠٠٢. وقد بلغ معدل البطالة بين الذكور ٥٪ مقارنة ب ١٩٪ بين الإناث، وبلغ معدل البطالة في الحضر ١٢٪ في حين بلغ في الريف ٦٪ فقط . وتتركز نسبة ٦٥٪ من المتعطلين في قنا في الحاصلين على مؤهل متوسط في حين يشكل الحاصلين على مؤهل جامعي فأعلى نسبة ٢٦٪ من إجمالي المتعطلين.

وقد خلصت الدراسة إلى العديد من التوصيات والتي من أهمها الاهتمام بإصلاح نظام التعليم لتوفير نوعية الخريجين والمهارات المطلوبة في سوق العمل ، وزيادة دور الصندوق الاجتماعي للتنمية وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة في قنا، وتنمية الاستثمارات الزراعية والصناعية، وتنشيط دور قطاع السياحة في توفير فرص عمل جديدة للشباب وبحث أسباب انخفاض قدرة هذا القطاع على استيعاب أعداد متزايدة من الباحثين عن عمل في قنا، وإمكانية التوسع في إنشاء العديد من الفنادق والقرى السياحية والمراسي السياحية.